التوجه الجديد لمجلس الأمن في حفظ وصون السلم والأمن الدوليين - الوضع في ليبيا وفنزويلا أنموذجا –

The new direction of the Security Council to maintain international peace and security - The situation in Libya and Venezuela as model -

ط.د/ كنازة سمير[1]، د/ رحال سمير[2]

[1] كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، عضو مخبر نظام الحالة المدنية. samirkennet@gmail.com

[2] كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، عضو مخبر نظام الحالة المدنية samirah@hotmail.fr

تاريخ الإرسال: 2021/01/28 تاريخ القبول: 2021/03/09 تاريخ النشر: 2022/03/31

ملخص:

يعتبر مجلس الأمن أحد الأجهزة الرئيسية لدى منظمة الأمم المتحدة أوكلت له مهمة حفظ وصون السلم والأمن الدوليين، ونظرا للخبرة الكبيرة التي اكتسبها هذا الجهاز.فقد طور وسائله وسبله وآلياته للقيام بالدور المنوط به على أكمل وجه، لاسيما وأن أسباب نشوب النزاعات تطورت أيضا.

وهو ما جعل من الضروري على مجلس الأمن تطوير وتحديث توجهاته لمواكبة التطور الهائل في مجال العلاقات الدولية داخل المجتمع الدولي المعاصر.

ومع تسارع الأحداث الدولية التي تشكل تهديدا على السلم والأمن الدوليين على غرار الوضع الحالي بليبيا، وجب على مجلس الأمن إيجاد طرق جديدة لحفظ وصون السلم الدوليين وكذا تفادي النزاعات قبل نشوبها.

كلمات مفتاحية: مجلس الأمن، السلم والأمن الدوليين، تسوية النزاعات الدولية

Abstract:
The Security Council is considered as one of the principal organs of the United Nations Organization, which has been entrusted with the task of keeping and maintaining international peace and security, and taking into account the great experience gained by this body, it has developed its means, methods and mechanisms to fully fulfill the role assigned to it, especially since the causes of conflicts have also evolved. The Security Council needs to develop and update its guidance to keep pace with the tremendous developments in the field of international relations within the contemporary international community, and with the acceleration of international events that pose a threat to the International peace and security Similar to the current situation in Libya, the Security Council must find new ways to preserve and maintain international peace as well as to prevent conflicts before they arise.
Keywords: Security Council, international peace and security, international conflict resolution

1- **المؤلف المرسل: كنازة سمير ، الإيميل:** samirkennet@gmail.com

مقدمة:

تطور مفهوم الأمن فلم يعد يقتصر على الدفاع عن الوطن فحسب، بل أصبح يستوجب أيضا تسوية النزاعات الخارجية قبل أن تتحول لبؤر توتر، وعليه ظهر توجه جديد لدى مجلس الأمن يهدف إلى الحيلولة دون انتشار النزاعات عند حدوثها، وهذا عن طريق إرسال مبعوثين دبلوماسيين إلى مناطق الأزمات لتهيئة مناخ ملائم للحوار والتواصل مما يساهم في تسويتها بطرق سلمية عن طريق تقريب وجهات النظر للوصول إلى حلول توافقية، وكذا التدخل المباشر لمجلس الأمن وجهات فاعلة أخرى بغرض الإثناء عن استخدام العنف في اللحظات الحاسمة.[1]

كما ساهمت الثورات العربية الأخيرة، في تغيير سياسة مجلس الأمن اتجاه الدول العربية، فمنها من كانت ثورتهم تلقب بـ"ثورة الياسمين" على غرار الشقيقة تونس، أو من كان خروجهم إلى الشارع يسمى "بالحراك السلمي" على غرار الجزائر، لكن للأسف هناك من شهدت ثورتهم بعض أعمال العنف مثل ما حدث في مصر، وهناك من الثورات من اتخذت شكل حروب أهلية راح ضحيتها مئات الآلاف وسادها الدمار الشامل للبنى التحتية على غرار الوضع في ليبيا وسوريا واليمن، وهو الأمر الذي ألزم مجلس الأمن تعديل رؤيته وتوجهه حيال كل وضع على حدا.

وهو ما يدفعنا إلى إلى طرح تساؤل حول تطور السبل المنتهجة من قبل مجلس الأمن مقارنة بخطورة التهديد والغرض الملائم لصده، كموازنة لحفظ السلم والأمن الدوليين؟.

ونظرا لأهمية مجلس الأمن بصفته الجهاز السياسي لمنظمة الأمم المتحدة والذي أوكلت له مهمة حفظ وصون السلم والأمن الدوليين، وهو ما يجعل الهدف الرئيسي لهذه لدراسة هو محاولة الوقوف على التوجه الجديد لمجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين، مع إسقاط الدراسة على الوضع في كل من ليبيا وفنزويلا، وهي الأوضاع الذي شغلت ولازالت تشغل الرأي العالمي في الوقت الراهن، والتي أسالت كذلك الكثير من الحبر حول طريقة تدخل مجلس الأمن فيها.

ومن أجل الإحاطة بالإشكالية الأساسية التي تطرحها هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك لوصف الوقائع التي تعامل معها مجلس الأمن على أنها تهديد للسلم والأمن الدوليين وكذا تحليل طرق التصدي لها.

ولقد ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى محورين:

المحور الأول: التوجه الجديد لمجلس الأمن في حفظ وصون السلم والأمن الدوليين.

المحور الثاني: الوضع في كل من ليبيا وفنزويلا أنموذجا.

1- التوجه الجديد لمجلس الأمن في حفظ وصون السلم والأمن الدوليين.

ويتناول هذا المحور التوجه الجديد لمجلس الأمن في حفظ وصون السلم والأمن الدوليين، من خلال التعرض للتوجهات الجديدة لمجلس الأمن حال القيام بمهامه الرئيسية والمتمثلة في حفظ وصون السلم والأمن الدوليين.

1-1 تطور دور مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين

منذ إنعقاد قمة مجلس الأمن الدولي على مستوى رؤساء الدول والحكومات بتاريخ 1992/01/31، في الجلسة رقم 3046، بشأن مسؤوليته في صون السلم والأمن الدوليين، ظهر مفهوم جديد في حصر الأسباب والوسائل التي تؤدي إلى نشوب النزاعات، فالحروب والنزاعات العسكرية لم تعد وحدها من تهدد السلم والأمن الدوليين، أو يمكن القول أن هناك عوامل أخرى بجب التصدي لها لحفظ السلم والأمن الدوليين على غرار الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية[2].

شهدت العديد من الدول العربية انتفاضات مختلفة أطلق عليها مصطلح "الربيع العربي"، لكن منها ما انتهى بتسمية ثورة الياسمين ومنها وللأسف من انتهى بالخراب. حسب طبيعة البيئة الاجتماعية والأنظمة الحاكمة وكذلك طريقة إدارة هذه الثورات والحلول التي تم طرحها لإيقافها.

والمتفق عليه أنه وبعد إشراك منظمة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين من خلال جهاز مجلس الأمن، الذي طرح بدوره مفاهيم جديدة للتعامل مع انتفاضات ما يسمى "بالربيع العربي" يظهر عليها طابع التوفيق بين سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها لأن الأمر يتعلق بأزمات داخلية يعود حلها بالدرجة الأولى إلى أجهزة الدولة المعنية[3].

حيث أن المتتبع لقرارات مجلس الأمن لسنة 2018 يلاحظ التغير الجذري في نظرة مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدوليين، أين اقتنعت الدول النافذة في مجلس الأمن أن السلام الدائم لا يتحقق ولا تتم المحافظة عليه بواسطة الأعمال العسكرية والتقنية فحسب، وإنما من خلال الحلول السياسية وهذه الحلول ينبغي أن تشكل الإطار الذي يسترشد به في تصميم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ونشرها[4].

كما أن مجلس الأمن أصبح يعمل على اتباع نهج شامل في منع نشوب النـزاعات وتحقيق السلام الدائم، يتكون من تدابير عملية وهيكلية لمنع نشوب النـزاعات المسلحة ويعالج أسبابها الجذرية، من خلال تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني وتشجيع النمو الاقتصادي المطرد، القضاء على الفقر، التنمية الاجتماعية، التنمية المستدامة، المصالحة الوطنية، الحكم الرشيد الديمقراطية، المساواة بين الجنسين، واحترام حقوق الإنسان وحمايتها.

كما أصبحت منظمة الأمم المتحدة تعول على أهمية تعزيز خدمات الشرطة والعدالة والسجون في البلدان محل النزاع، وتعمل على تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وتسوية النزاعات وكذا بناء السلام.

كما أصبح مجلس الأمن يتجه كذلك إلى التركيز على الإسهام الهام والإيجابي الذي يمكن أن يقدمه الشباب في الجهود المبذولة لصون وتعزيز السلام والأمن، حيث أن منظمات المجتمع المدني التي يقودها الشباب يمكنها أيضا أن تقوم بدور هام في الجهود الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه.

وما تجدر الإشارة له كذلك، هو تعمد ميثاق الأمم المتحدة لعدم وضع معايير وضوابط لتحديد ماهية الأعمال والتصرفات والوقائع التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وتعطي الضوء الأخضر لمجلس الأمن من أجل

مجابهتها، وما يستشف من هذا الغموض هو التوجه نحو ترك الأمر للسلطة التقديرية لمجلس الأمن في أي مسألة تعتري المجتمع الدولي[5].

2-1 فكرة الدبلوماسية الوقائية كآلية لصون السلم والأمن الدوليين

مصطلح الدبلوماسية الوقائية فرض نفسه كآلية من آليات حفظ السلم والأمن الدوليين، لاسيما بعد بروز ظاهرة الإرهاب التي تتغذى من بؤر التوتر في العالم، إذ يشير هذا المفهوم إلى الإجراءات والأعمال التي من شأنها أن تعمل على منع نشوب النزاعات بين الأطراف، بل أيضا إلى منع تفاقمها وتحولها إلى صراعات والحيلولة دون انتشارها إذا تفجرت، وعليه تعتبر الدبلوماسية الوقائية آلية وقائية غايتها تطويق الأزمات، كما جاء في خطة السلام التي أعدها الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، "بطرس بطرس غالي". وهذا المفهوم، لا يزال يتطور، بحيث أصبح يطال اليوم ترسيخ دعائم السلام بعد انتهاء النزاعات ومنع تجددها[6].

ولعل أول ظهور لها كان عن طريق "داغ همرشولد" "Dag Hammarskjöld " الأمين العام السابق للأمم المتحدة 1953-1961، في طرحه حول منع نشوب خلافات بين الأطراف، لتفادي النزاعات ومنع انتشارها في حال وقوعها، وهو الأمر الذي أدرك أهميته الأمين العام السابق للأمم المتحدة الدكتور "بطرس بطرس غالي" خلال تسعينيات القرن الماضي من خلال تحديده مفهوم وآليات الدبلوماسية الوقائية[7].

يرتبط مفهوم الدبلوماسية الوقائية إرتباطا وثيقا بمفهوم منع الصراع بإستخدام جميع الأساليب والوسائل التي نص عليها الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة (الوساطة-التوفيق-المساعي الحميدة)، ويلاحظ أنه منذ ثمانينات القرن الماضي لم تعد أنشطة الدبلوماسية الوقائية قاصرة على وسائل وآليات التسوية السلمية التقليدية، إذ امتد المفهوم ليشمل إمكانية استخدام الوسائل العسكرية[8].

وقد يتقارب مفهوم الدبلوماسية الوقائية مع غيره من المفاهيم على غرار صنع السلام، حفظ السلام وفرض السلام وأخيرا بناء السلام.

كما تم ايضا تأسيس لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة، وهي هيئة استشارية حكومية دولية تدعم الجهود المبذولة في بناء السلام في الدول الخارجة من النزاعات[9].

وعليه أصبحت سياسة منظمة الأمم المتحدة تتجه من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية، وهذا من خلال زيادة الجهود الدبلوماسية المبذولة في سبيل السلام أين تعتمد الدبلوماسية الوقائية على العديد من الإجراءات الدبلوماسية المتخذة للحيلولة دون تصعيد المنازعات إلى نزاعات وللحد من انتشار النزاعات عند حدوثها.

وبالرغم من الاضطلاع بالدبلوماسية الوقائية في أشكال ومنتديات مختلفة، عامة وخاصة على حد السواء، فإن التعبير الأكثر شيوعاً لها يتبلور في عمل المبعوثين الدبلوماسيين الموفدين إلى مناطق الأزمات بغرض تشجيع الحوار والتوصل إلى حلول توافقية وتسوية التوترات بالوسائل السلمية، ويمكن أن تشمل الدبلوماسية الوقائية أيضاً تدخل مجلس الأمن والأمين العام وجهات فاعلة أخرى بغرض الإثناء عن استخدام العنف في اللحظات الحاسمة[10].

ويتقدم الأمين العام بمساعيه الحميدة إلى أطراف النزاع إما شخصياً أو بواسطة مبعوثين دبلوماسيين يرسلهم إلى مناطق التوتر في جميع أنحاء العالم كما يؤدي مجلس الأمن أيضاً، بوصفه جهاز الأمم المتحدة المنوط بالمسؤولية الرئيسية عن حفظ السلام والأمن، دوراً حاسماً في دعم الإجراءات الوقائية.

حيث تطرقت أجندة السلام، لبطرس بطرس غالي إلى الآليات الكفيلة بتحقيق أهداف الدبلوماسية الوقائية والمتعلقة بالطرق الإجرائية لتفعيلها على أرض الواقع[11].

2- الوضع في ليبيا وفنزويلا أنموذجا

ويتناول هذا المحور الجانب العملي للتوجه الجديد لمجلس الأمن في حفظ وصون السلم والأمن الدوليين، من خلال التعرض لدراسة كل من الوضع في ليبيا والوضع في فنزويلا.

1-2 الوجهي الخفي لصراع ليبيا

خرج العديد من الليبيين شهر فيفري من سنة 2011 مطالبين بتنحي العقيد "معمر القذافي" عن كرسي الحكم الذي تمسك به لاكثر من أربعة عقود في مظاهرات سلمية، لكن سرعان ما قمعت القوات الأمنية هذه الاحتجاجات في مدن ليبية أبرزها بنغازي مما أدى إلى سقوط العديد من القتلى واتهام النظام الليبي باستخدام "مرتزقة" أجانب في عمليات قتل واعتداء ضد المدنيين حسب تقارير مختلف المنظمات الحقوقية.

تسارع أحداث القتل أدى على إستقالة العديد من المسؤولين السياسيين كان أبرزهم إستقالة وزير العدل آنذاك "مصطفى عبد الجليل"، ووزير الداخلية اللواء الركن "عبد الفتاح يونس العبيدي".

بعد تسارع أحداث العنف الذي شمل معظم المدن الليبية، قام المتظاهرون الذين سرعان ما تسلحوا ليصبحوا ثوار، قاموا بتأسيس مجلس وطني إنتقالي تحت رئاسة وزير العدل المستقيل.

طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بطرد ليبيا من مجلس حقوق الإنسان، كما أصدر مجلس الأمن الدولي بأغلبية كبيرة القرار رقم 1973 في 18 مارس 2011 الذي يقضي بفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا[12]، واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين وكذا انطلاق عملية "فجر الأوديسة" العسكرية ضد النظام الليبي بمشاركة فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والتي تهدف لمنع النظام الليبي من استخدام القوة ضد المدنيين.

حيث أسس هذا القرار لمفهوم جديد في تاريخ العلاقات الدولية وهو "مسؤولية الحماية"، أين يهدف القرار إلى حماية المدنيين من الإبادة، والجرائم

ضد الإنسانية التي قد يرتكبها النظام الليبي ضد رعاياه، فساهمت جميع مكونات المجتمع الدولي في دعم صدور القرار على غرار منظمة الأمم المتحدة الإتحاد الأوروبي، جامعة الدول العربية والإتحاد الإفريقي[13].

لكن تبين لاحقا، أن تدخل مجلس الأمن كان الهدف الرئيس منه هو تغيير نظام الحكم وليس حماية المدنيين، وخير دليل على ذلك هو الوضع الحالي في ليبيا والذي يسوء يومـًا بعد يوم، إلى أن أصبح عبارة عن صراعات مسلحة وتجاذبات سياسية، لاسيما وأن اتفاق الصخيرات المعقود في في 17 ديسمبر 2015 في المغرب برعاية الأمم المتحدة بإشراف المبعوث الأممي "مارتن كوبلر" قد وقف على حجم الانقسام والفوضى بين أطراف الصراع في ليبيا بعد إطاحة نظام معمر القذافي.

هذا ما يقودنا لإنتقاد المجتمع الدولي الذي تدخل بسرعة للإطاحة بنظام الحكم في ليبيا لكنه يعزف الآن عن التدخل وإنهاء حالة التخاذل الأممي تجاه منطقة تكاد تضحى قلب الإرهاب العالمي الجديد.

2-2: قراءة في قرارات مجلس الأمن للتدخل في ليبيا:

اتسم رد فعل مجلس الأمن حيال الوضع في ليبيا بالسرعة في التدخل حيث أن المتتبع للوضع في ليبيا يلاحظ أن سلمية المظاهرات لم تدم سوى أيام قليلة، لتتحول مباشرة إلى أعمال عنف وتخريب من طرف المتظاهرين، قابلتها أعمال قمع من طرف السلطات الليبية، ليتدخل مجلس الأمن خلال أيام معدومة بإصدار القرار رقم 1970 المؤرخ في 26 فيفري 2011 دون أن يصله أي تقرير من طرف الأمين العام لأمم المتحدة وكأن الخطوات كانت مدروسة بدقة وأن الجدول الزمني لتطور الأوضاع قد تم إعداده من قبل.

حيث اتهم مجلس الأمن السلطات الليبية بالتحريض على أعمال العنف والعدوان على المتظاهريين بناءً على التنديد به من طرف الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي و مجلس حقوق

الإنسان[14]، وبناءًا على رسالة وجهها الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ 26 فبراير 2011.

وعليه تدخل مجلس الأمن الدولي من منطلق مسؤوليته في حفظ السلم والأمن الدولي، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهذا بإحالة الوضع القائم في الجماهيرية العربية الليبية منذ 15 فيفري 2011 إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، مع حظر تصدير وإستيراد الأسلحة من وإلى ليبيا، وكذلك حظر السفر على العديد من رموز النظام الليبي[15]، وتجميد الأرصدة المالية التي يتصرف فيها أعضاء الحكومة الليبية.

خلال 04 أشهر، أي بتاريخ 27 جوان 2011، انتهت التحقيقات الأولية من طرف المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وتم إصدار مذكرات توقيف في حق الرئيس الليبي والعديد من الشخصيات عن ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية وهو ما يعتبر وقت قياسي في إجراءات المتابعة من طرف المحكمة الجنائية الدولية لمثل هذه الجرائم، والتي كانت تتم في سنوات عديدة في الحالات المشابهة لها. لكن وبعد وفاة الرئيس الليبي معمر القذافي، تمت محاكمة إبنه سيف الإسلام القذافي أمام القضاء الليبي وتم الحكم عليه بالإعدام رغم إصرار المحكمة الجنائية الدولية على تسليمه لها لمحاكمته[16].

بعد أقل من عشرين (20) بوم عن صدور القرار السابق، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 1973 في جلسته رقم 6498 المعقودة في 17 مارس 2011، نتيجة الهجمات الممنهجة والواسعة النطاق التي تشن في ليبيا على السكان المدنيين والتي قد ترقى حسب مجلس الأمن إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية، وحرصـًا منه على كفالة حماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين وضمان مرور إمدادات الإغاثة الإنسانية حماية لحقوق الإنسان، وقلقه على سلامة الرعايا الأجانب وكذا قلقه من استخدام السلطات الليبية للمرتزقة

حسب التقارير الواردة إليه، حيث قرر مجلس الأمن أن الحالة في ليبيا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بالسماح للدول والمنظمات الإقليمية أن تتدخل بشكل مباشر لحظر الطيران فوق الأجواء الليبية وإدخال المساعدات الإنسانية، وهو الغطاء الامثل لتمهيد التدخل العسكري المباشر[17]

بتاريخ 16 سبتمبر 2011، وبعد تأزم وانفلات الوضع الأمني في ليبيا الذي أدى إلى انتهاكات جسيمة لأحكام القانون الدولي الإنساني ، كقتل المدنيين واستعمال العنف ضدهم، أصدر مجلس الأمن قراره رقم 2009 في جلسته رقم 6620 تحت غطاء امتلاك زمام أمور البلد وانهاء النزاع لبناء السلام، حيث كان للمبعوث الخاص للأمين العام إلى ليبيا، السيد "عبد الإله محمد الخطيب" دور كبير في صدور هذه القرار عن طريق اقناع رئيس وزراء المجلس الوطني الانتقالي بالطلب من الأمين العام للأمم المتحدة لنشر قوات أممية[18]، وهو الهدف التي كانت تطمح الدول الكبرى وعلى رأسهم فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية للوصول إليه، لتجتاح الأراضي الليبية وتعيث فيها فسادا على جميع الأصعدة الإجتماعية، الإقتصادية والثقافية، وتنهب خيراتها تحت غطاء أممي مشروع يندرج تحت باب مسؤولية الحماية[19].

قتل الرئيس الليبي معمر القذافي متأثراً بجروحه بعد أسره من قبل ثوار ليبيا في مدينة سرت مع وزير دفاعه وحراسه الشخصيين بتاريخ 20 أكتوبر 2011، وبما أن الهدف الرئيسي لتدخل مجلس الأمن كان الإطاحة بالرئيس، فقد أصدر قراره رقم 2016 بتاريخ 27 أكتوبر 2011، أي بعد أسبوع من إغتيال الرئيس الليبي معمر القذافي، وبعد 04 أيام من إعلان التحرير الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي في 23 تشرين أكتوبر 2011 في ليبيا، أين ألغى هذا القرار الإجراءات المتخذة في القرار السابق رقم 2009 لسنة 2011، لاسيما

ما تعلق بحظر الطيران وتجميد الأصول، كما أوقف هذا القرار التدابير المفروضة بموجب الفقرة 17 من القرار السابق رقم 1973 لسنة 2011.

وهو ما يؤكد أن الأوضاع في ليبيا قبل وبعد الإطاحة بالرئيس الليبي كانت مدروسة بإحكام وأن الهدف الرئيس للتدخل الأممي هو قلب نظام الحكم وفرض سلطة جديدة في ليبيا أكثر مرونة من سابقتها، لذا أصبح مجلس الأمن يخاطب السلطات الليبية الجديدة بأسلوب يمتزج بين الإرتياح لمقتل الرئيس الليبي السابق، وبين تشديد اللهجة على المجلس الإنتقالي لإبقاء الهيمنة الأممية على الأراضي الليبية.

3-2 البحث عن أسباب جديدة لبقاء القوات العسكرية في ليبيا

بعد الإطاحة بالرئيس الليبي معمر القذافي، والقضاء على نظام الحكم فيها، وكذا فرض الديمقراطية في دولة ليبيا، وهي الأسباب الرئيسة لتدخل مجلس الأمن، أصبح من اللازم العثور على ذريعة أخرى لتمديد عمل قوات حفظ السلام أو البحث عن سبل مشروعة لتمديد التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ليبيا، أصدر مجلس الأمن في جلسته رقم 6644 قراره رقم 2017 المؤرخ في 31 أكتوبر 2011 تحت عنوان "الحالة في ليبيا"، في إطار مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، حيث أعرب في القرار عن القلق إزاء انتشار كل الأسلحة بجميع أنواعها من ليبيا في المنطقة، وهو ما قد يشكل حسب رأيه خطرًا على السلام والأمن في المنطقة وعلى الصعيد الدولي، مؤكدا في هذا الصدد أن الإرهاب يشكل تهديدا من أخطر التهديدات المحدقة بالسلام والأمن الدوليين.حيث نلاحظ أن مصطلح الإرهاب هنا أستخدمه مجلس الأمن لأول مرة منذ بداية الثورة الليبية، وهو ما يوحي بأن مجلس الأمن يبحث عن أسباب وذرائع لتبرير التدخل العسكري في ليبيا، لتمكين الدول الأعضاء والمنظمات والكيانات الدولية والإقليمية، بما فيها هيئات الأمم المتحدة

المعنية، من البقاء في التراب الليبي تحت غطاء تقديم المساعدة اللازمة للسلطات الليبية لمكافحة الإرهاب.[20]

4-2: التدخل في فنزويلا

في السنوات الأخيرة، تزايد إهتمام الأمم المتحدة على العمل بأسلوب الدبلوماسية الوقائية في سياق تدخلها حيال الأزمات الدستورية الحادة مثل عملية التغيير غير الدستورية للحكومات (الإنقلابات العسكرية)، والمنازعات الإنتخابية العنيفة.

فعلى سبيل المثال، تشهد الساحة السياسية في الوضع الراهن، توترات في فنزويلا تمثلت في مظاهرات شعبية حاشدة، بعد تنصيب زعيم المعارضة "خوان غايدو" نفسه رئيسا مؤقتا للبلاد، واعتراف بعض الدول به على رأسها الولايات المتحدة الأميركية، وقد فاز الرئيس نيكولاس مادورو على مرشحين آخرين، في الانتخابات الرئاسية في مايو 2018، التي لم تشارك فيها معظم القوى المعارضة ولم تعترف بنتائجها، بسبب الاختلاف على الجدول الزمني الانتخابي والضمانات بشأن إجراء انتخابات حرة وشفافة وذات مصداقية[21]، مما أدى إلى حدوث أزمة دستورية حادة انتهت بإنقلاب عسكري[22].

عقد اجتماع لمجلس الأمن بتاريخ 2019/01/26، بناء على طلب من الولايات المتحدة، حيث أكد وزير الخارجية الأميركي دعم بلاده لإرادة الشعب الفنزويلي، وحث أعضاء المجلس والمجتمع الدولي على دعم الحكومة الانتقالية لاستعادة الديمقراطية وسيادة القانون حفاظا على السلام والأمن الدوليين.

كما شهد الإجتماع تبادل التهم بين القوى العظمى في العالم، إذ صرح مندوب الاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة أن الغرض الوحيد للولايات المتحدة من طلب عقد إجتماع لمجلس الامن حول الوضع في فنزويلا، هو زعزعة استقرار الوضع فيها[23].

كما أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن أمله في إجراء الحوار وتجنب أي تصعيد يؤدي إلى صراع قد يكون بمثابة تهديد للسلم والأمن الدوليين، معتبرا أنه في فنزويلا هناك تهديد محتمل للسلام، لذلك لابد من اللجوء إلى الدبلوماسية الوقائية، داعيا مجلس الأمن للقيام بتنفيذ الإجراءات الوقائية لمنع تصعيد التوتر

لكن ومنذ بداية سنة 2019 وقف مجلس الأمن الدولي عاجزاً عن التوافق على موقف موحد من الأزمة في فنزويلا، وهذا بسبب محاولة الولايات المتحدة الأمريكية استخدام الدبلوماسية الوقائية في فنزويلا للتدخل في شؤونها الداخلية، والإطاحة بنظام الحكم فيها، حيث دعت الى بدء عملية سياسية سلمية تؤدي الى انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وذات مصداقية مع مراقبتها[24].

كذلك اعتبرت روسيا أن مشروع القرار الأمريكي يعتبر تدخل مباشر في الشؤون الداخلية للدول واعترضت عليه بإستخدام حق الفيتو، وبالتبعية قدمت مشروع قرار يهدف إلى تسوية الوضع الحالي بالوسائل السلمية ويدعم جميع المبادرات الرامية الى التوصل الى حل سياسي بين الفنزويليين مشددا على ضرورة تقديم المساعدة الدولية بموافقة حكومة فنزويلا.

ومن هنا يتضح صراع القوى العظمى لإستخدام الدبلوماسية الوقائية كذريعة أو كوسيلة قانونية للتدخل في شؤون الدول خدمة لمصالحها الخاصة كما أن صراع روسيا-أمريكيا في جلسات مجلس الأمن حول الوضع في فنزويلا هو صراع مصالح بالدرجة الأولى، فأفق الدبلوماسية الوقائية تحجبه غيوم كثيرة لأن معيار "من ليس معنا فهو ضدنا" ألغى جميع المعايير السابقة التي كانت تعتمد على التحالف مع من يناصر الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات المدنية ويعلي شأن القانون الدولي ويخضع للشرعية الدولية، أما الآن فيبدو أن المشروعية الدولية للدبلوماسية الوقائية قد أصبحت أسيرة للمشروعية الأمريكية وسلوكها الإنفرادي في إطار إستراتيجيتها الجديدة حول ما يسمى بالخطر

المحتمل، مع استعمال القوة بإسم حق الدفاع المشروط ضاربة عرض الحائط كل الأعراف الدولية[25].

ورغم ذلك تبقى الدبلوماسية الوقائية هي الحل الأنجع والأمثل لوضع حد لبؤر التوتر في العالم، ومن ثم الحد من النزاعات الدولية والوقاية من انتشارها. نتيجة ما توصلت إليه في الكثير من القضايا الدولية الشائكة.

الخاتمة :

بعد دراسة التوجه الجديد لمجلس الأمن وكذا الوقوف على قراراته المتخذة في كل من ليبيا وفنزويلا نخلص إلى النتائج التالية:

1- تطور مفهوم تهديد السلم والأمن الدوليين، حيث انتقل من المفهوم الكلاسيكي والذي يتعلق بالحروب والعمليات العسكرية، إلى المفهوم الحديث الذي يعتبر الفقر وضعف التنمية وتدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية قد يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، لأن مثل هذه العوامل قد تتسبب في نشوب النزاعات ومن ثم تؤدي إلى تهديد السلم والأمن الدوليين. لأن المجتمعات التي تفتقر إلى الرفاهية الأساسية تميل إلى الوقوع في هوة الصراع.

2- مع هذا التطور الحاصل، كان لزامـًا على منظمة الأمم المتحدة البحث في وسائل جديدة لحفظ السلم والأمن الدوليين. حيث اعتمدت على الدبلوماسية الوقائية لمنع نشوب النزاعات أو لإحتواءها في حال نشوبها أو للعمل على عدم نشوبها مرة ثانية حسب مفاهيم أجندة السلام المتضمنة صنع السلام، حفظ السلام،فرض السلام، وبناء السلام

3- أفق الدبلوماسية الوقائية تحجبه غيوم كثيرة، فهيمنة الدول العظمى على أهم جهاز لحفظ السلم والأمن الدوليين أصبحت تكيل بمكيالين، فتارة تستخدم الطرق السلمية لحل النزاعات حين لاتكون بصدد تنفيذ أجندات مسبقة، وتارة تلجأ إلى التدخل المباشر لغاية في نفس يعقوب، ولا ريب في ذلك مادام مجلس الأمن هيئة سياسية فالأكيد أن أعضاؤه عند التصويت سيراعون مصالح دولهم بدرجة

أولى، وهو ما يفسر لاحقا إنتقائية قرارات مجلس الأمن وإزدواجية المعايير التي يبنى عليها قراراته.

4- كما أن مفهوم السيادة الوطنية شهد نوع من التقييد، حيث أصبح من المشروع دوليا التدخل في الشؤون الداخلية للدول على إقليمها بحجة حماية حقوق الإنسان وصون السلم والأمن الدوليين، خرقا للتوازن الذي كان قائما عند إنشاء منظمة الأمم المتحدة ثم انهار لمصلحة دولة واحدة هي أمريكا

بناءً على ما توصلت إليه من نتائج، أوصي في ختام الدراسة بما يلي:

1- ضرورة إخضاع قرارت مجلس الأمن للرقابة القضائية لتفادي التدخل غير المشروع في الشؤون الداخلية للدول.

2- إنشاء جهاز خاص على مستوى هئية الأمم المتحدة مستقل عن مجلس الأمن يتكفل بالدبلوماسية الوقائية دون الحاجة لإصدار قرارت من طرف مجلس الأمن

3- إعادة النظر في حق النقض الممنوح للدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية لتفادي تحويل مجلس الأمن إلى منبر تستخدمه الدول الكبرى لتحقيق سياسيات محددة

4- تفعيل دور محكمة العدل الدولية، وكذا إجراء إصلاحات جوهرية على مجلس الأمن، لتفادي الإنتقائية في إصدار القرارت.

الهوامش والاحالات:

[1] الدبلوماسية والوساطة، نشرية صادرة عن إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية: الدبلوماسية الوقاية والعمل: https://www.un.org/undpa/ar/diplomacy-mediation تاريخ الزيارة 2019/08/21 .

[2] حيث جاء في مذكرة رئيس الأمن في البند المتعلق بزمن التغيير الفقرة 08 ما يلي " إن عدم نشوب الحروب والمنازعات العسكرية بين الدول ليس في حد ذاته ضمانا للسلم والأمن الدوليين، فقد أصبحت المصادر غير العسكرية لعدم الإستقرار في الميادين الإقتصادية والإجتماعية والإنسانية والإيكولوجية تشكل تهديدا للسلم والأمن، ومن الضروري أن تولي

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ككل أولوية عليا لحل هذه المسائل من خلال العمل عن طريق الأجهزة المناسبة "
راجع نص مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة في 1992/01/31 تحت رقم S/23500 المتوفرة على الرابط
https://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/23500&Lang
أنظر أيضا: مبخوتة أحمد، مسيكة محمد الصغير، (2018)، حفظ السلم والأمن الدوليين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص172
[3] أحمد سيف الدين، (2012)، مجلس الأمن ودوره في حماية السلام الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطلعة الأولى، بيروت، ص-ص 61-63
[4] أنظر قرار مجلس الأمن رقم 2018/2419 المؤرخ في 06 جوان 2018 تحت رقم S/RES/2419 (2018)
قرار مجلس الأمن رقم 2018/2447 المؤرخ في 13 ديسمبر 2018 تحت رقم(2018) S/RES/2447
قرارات متوفرة على الرابط
[5] د. بن جميل عزيزة، (2014)، تدخل مجلس الأمن في حالات إنتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني، مجلة التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانونن جامعة باجي مختار عنابة، العدد 38، ص 162.
[6] أنظر وثيقة الامم المتحدة رقم S/pv.6621 المتعلقة بإجتماع مجلس الأمن بتاريخ 2011/11/22 حول صون السلم والأمن الدوليين.
وثيقة متوفرة على الرابط https://undocs.org/pdf?symbol=ar/S/PV.6621
[7] النوري عبد الرحمان، (2016)، الدبلوماسية بين الواقع والأفاق على ضوء المتغيرات الراهنة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 09، العدد 01، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص 188
أنظر أيضا أجندة السلام للأمين العام السابق للامم المتحدة الدكتور بطرس بطرس غالي، المقدمة في التقريررقم A/47/277 بتاريخ 1992/06/17 المعروض في اشغال الدورة السابعة والأربعون بعنوان الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم ص 7 بند 20
[8] د/ بدرحسن شافعي، (2016)، قراءات نظرية تسوية الصراعات والدبلوماسية الوقائية المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، أسطنبول.
[9] قرار مجلس الأمن رقم 1645 بتاريخ 20 ديسمبر 2005 والمتعلق بإنشاء لجنة بناء بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية ، ص2

[10] راجع نص المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة
[11] للمزيد حول هذه الآليات، راجع أجندة السلام، مرجع سابق ص.ص. 9.8
[12] أنظر قرار مجلس الأمن رقم 1973 بتاريخ 17 مارس 2011، متصرفا بموجب الفصل السابع صفحة 4 فقرة 05 https://undocs.org/ar/S/RES/1973(2011)
[13] غلمان فاطمة (2015)، الدبلوماسية الجماعية بين إحترام سيادة الدول والتدخل لأغراض إنسانية، مجلة سياسيات عربية، المركز العربي للأبحات، العدد 15 ص ، ص 78
[14] راجع القرار رقم A/HRC/RES/S-15/1المؤرخ 25 شباط/فبراير 2011، الصادر عن مجلس حقوق الإنسان المتعلق بإيفاد لجنة دولية مستقلة للتحقيق في التجاوزات الحاصلة في ليبيا.متوفر على الرابط:
https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/SpecialSession/Session15/A-HRC-S-15-1.pdf
[15] تضمن ملحق القرار رقم 1970 المؤرخ في 26 فيفري 2011، والصادر عن مجلس الأمن تحت عنوان السلم والأمن في إفريقيا حظر السفر على 16 شخصية كان أهمها: **القذافي معمر محمد أبو منيار:** قائد الثورة، القائد الأعلى للقوات المسلحة المسؤولية لإعطاءه الأمر بقمع التظاهرات وانتهاك حقوق الإنسان، **القذافي المعتصم:** ابن معمر القذافي ومستشاره للأمن القومي، **القذافي سيف الإسلام:** ابن معمر القذافي، مدير مؤسسة القذافي، بصفته مسؤول عن التحريض على أعمال العنف، **القذافي السعدي:** ابن معمر القذافي وقائد القوات الخاصة، **العقيد عبد الله السنوسي:** مدير المخابرات العسكرية
قرار متوفر على الرابط التالي: https://undocs.org/ar/S/RES/1970(2011)
[16] بوشوشة سامية، (2017)، المسؤولية الدولية عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عنابة، ص282.
[17] راجع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 المؤرخ في 17 مارس 2011 على الرابط التالي : https://undocs.org/ar/S/RES/1973(2011)
[18]رسالة الأمين العام للأمم المتحدة الموجه إلى مجلس الأمن المؤرخة 7 سبتمبر 2011 تحت رقم S/2011/542، المتضمنة طلب السلطات الليبية إرسال بعثة من الأفراد لنشرهم بصفة مبدئية
[19]راجع حيثيات قرار مجلس الأمن رقم 2009 المؤرخ في 16 سبتمبر 2011 متوفر على الرابط التالي: https://undocs.org/ar/S/RES/2009(2011)
[20] راجع القرار رقم 2017 المؤرخ في 2011/10/31، وهو متوفر على الرابط https://undocs.org/fr/S/RES/2017(2011)

[21]أخبار الأمم المتحدة: بيان صحفي حول اجتماع مجلس الأمن الطارئ حول فنزويلا. 26 يناير 2019، https://news.un.org/ar/story/2019/01/1026112

[22]بدأت المحاولة في 30 أبريل2019 ، وانتهت بالفشل في اليوم نفسه، بعد أن سيطر الجيش الفنزويلي على المنقلبين. كانت العملية قد انطلقت في العاصمة، كاراكاس، بدفع من أنصار رئيس الجمعية الوطنية لفنزويلا "خوان غوايدو"، وبدعم من الولايات المتحدة الامريكية ، وهدفت إلى الإطاحة بالرئيس الفنزويلي "نيكولاس مادورو"

[23]فاسيلي نيبينزيا: مندوب الاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، "لا يوجد شيء جديد في مثل هذا التدخل الأمريكي الفظ في الشؤون الداخلية لدولة أخرى. الأمريكيون لم يتغيروا، وعلى ما يبدو، لن يغيروا موقفهم من أمريكا اللاتينية كمنطقة ذات مصالح حصرية للولايات المتحدة، يتعاملون معها كفناء دارهم دون اعتبار لمصالح الشعوب التي تعيش هناك".تصريح موثق خلال اجتماع مجلس الأمن الطارئ حول فنزويلا. 26 يناير 2018.

[24]أخبار الأمم المتحدة: بيان صحفي حول اجتماع مجلس الأمن الطارئ حول فنزويلا الصادر بتاريخ 28فيفري 2019، متوفر على الرابط https://news.un.org/ar/story/2019/02/1028082

[25] حفناوي مدلل (2013) الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، ص150.

قائمة المراجع:

- **المؤلفات**:

1- أحمد سيف الدين، (2012)، مجلس الأمن ودوره في حماية السلام الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، ص-ص 61-63

2- مبخوتة أحمد، مسيكة محمد الصغير، (2018)، حفظ السلم والأمن الدوليين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص172

- **الأطروحات**:

1- بوشوشة سامية، (2017)، المسؤولية الدولية عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عنابة.

2- حفناوي مدلل (2013) الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة.

- **المقالات**:

1- غلمان فاطمة (2015)، الدبلوماسية الجماعية بين إحترام سيادة الدول والتدخل لأغراض إنسانية، مجلة سياسيات عربية، المركز العربي للأبحات، العدد 15

2- بدرحسن شافعي، (2016)، قراءات نظرية تسوية الصراعات والدبلوماسية الوقائية المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، أسطنبول

3- النوري عبد الرحمان، (2016)، الدبلوماسية بين الواقع والأفاق على ضوء المتغيرات الراهنة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 09، العدد 01، جامعة زيان عاشور الجلفة

4- بن جميل عزيزة، (2014)، تدخل مجلس الأمن في حالات إنتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني، مجلة التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانونن جامعة باجي مختار عنابة، العدد 38

- **مواقع الانترنيت**:

وثائق الأمم المتحدة https://undocs.org/ar